حملة جورج و. بوش المناهضة للإرهاب(*)

نصير عاروري

قسم العلوم السياسية، جامعة ماساشوستس ـ دارتموث، الولايات المتحدة الأمريكية.

١١ أيلول/سبتمبر كلحظة فاصلة

أطلق الفزع الذي أصاب أمريكا يوم ١١ أيلول/سبتمبر جرس التنبيه إلى خطر مستقبلي، ولكنه أتاح لجورج و. بوش فرصة فريدة لخوض سباق في مضمار السياسة الخارجية. لقد أمده بموضوع وسياق لإدارته، ودعا الشعب الأمريكي إلى الالتفاف حول العلم. وكذلك فإن ١١ أيلول/سبتمبر زود بوش بإحساس بأن له رسالة، لا تعوقه في سعيه إليها قيود دستورية ولا تمنعه معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحقوق المدنيين والسجناء في أزمنة الحرب. ويتوجب كذلك أن تعفى المأساة من تحقيقات الكونغرس لكي يبقى الطريق سالكاً لرد ذي نهاية مفتوحة. وبحسب قول غور فيدال(**) فإن «أول ما فعله بوش بعد أن تلقينا الضربة كان استدعاءه السيناتور داشل(***) والتوسل إليه أن لا يجري تحقيقاً من قبيل ما كان أي بلد عادي آخر سيجريه». لقد أمد الهجوم بوش بذريعة لإعلان حرب مطولة ترمي إلى سحق أي معارضة أو حتى مقاومة ممكنة لنظام معولم تحت سيطرة أمريكية ليست موضع تساؤل.

لقد ساعد الهجوم غير المسبوق على تحويل رئيس محدود الفكر، لم يستطع أن يجتاز اختباراً بسيطاً في السياسة الخارجية أداره مراسل صحيفة **بوسطن غلوب** (الذي سأله أن يذكر اسم زعيم باكستان الجديد أثناء الحملة الانتخابية) إلى رئيس سياسته الخارجية تقزّم كل مجالات السياسة العامة الأخرى. اكتشف الرئيس جورج و. بوش

(*) في الأصل ورقة أعدت لتقدم في مؤتمر بشأن الإرهاب في جامعة إكستر (البريطانية) في ١٤ ـ ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(**) Gore Vidal أحد أبرز الروائيين المعاصرين الأمريكيين، له روايات تؤرخ لمراحل التاريخ الأمريكي المختلفة، وهو أيضاً ناقد سياسي واجتماعي وثقافي ذو نزعة يسارية (المحرر).

(***) Tom Daschle هو زعيم الأغلبية الديمقراطية بمجلس الشيوخ الأمريكي في الوقت الحاضر (المحرر).

فائدة الإرهاب وجعله مرتكز سياسته الخارجية في وقت تواجه فيه نخب السياسة الخارجية الأمريكية تحدياً منذ انهيار الاتحاد السوفياتي بأن تتبنى رؤية جديدة لنظام عالمي، وأن تحدد الدور الأمريكي في ذلك النظام في الألفية الجديدة.

لقد كان يمكن استبدال عقيدة الأمن القومي المبنية على العداء للشيوعية بعد أن اختفت ذريعة السياسة الأمريكية ذات الطابع العسكري. وكان تحول في الرأي العام الأمريكي نحو المسائل الداخلية قد بدأ يتأكد. وحيث لم يعد للاتحاد السوفياتي أو للشيوعية وجود لتتوجّب معارضتهما فإن سياسة الاحتواء فقدت مبررها. أصبح من المتوجب أن يخلي الردع والتعاون المتعدد الأطراف السبيل للاستباق، وهو ما يقلل من أهمية دور الدبلوماسية. كان والد جورج بوش ـ تمشياً مع خط السياسة الخارجية ذاته منذ فورد وكيسنجر ـ قد افتتح نظاماً عالمياً فيه «ما نقول هو ما ينفذ»، وبخاصة في المسائل ذات التأثير في المصادر الاستراتيجية، كما كان الحال في حرب الخليج. وعليه عندئذ تلقين قادة اقليميين طموحين ـ مثل صدام حسين ـ أن تحديد خطوط السير في المناطق الاستراتيجية هو شأن يخص الدولة العظمى الوحيدة الباقية وحدها دون غيرها. وعلى الرغم من أن هذا الدرس انطوى على استخدام قوة ساحقة، فإن بوش لم يتخل عن الدبلوماسية لصالح المواجهة، وتوقف دون محاولة إسقاط صدام وغزو العراق. كذلك فإن خليفته بيل كلينتون لم يتخل عن الدبلوماسية، بينما واصل في الوقت ذاته ضرب العراق بالقنابل مراراً وتكراراً مستخدماً ذريعة بعد أخرى. إن كلينتون ـ الذي تعرض لانتقادات قاسية من جانب خليفته ـ كان قد عزز مقولة العولمة كأداة ايديولوجية قوية لاحتواء وقمع الحركات القومية والمعارضة في أنحاء العالم، بالطريقة ذاتها تقريباً التي كانت تعامل بها هذه القوى أثناء الحرب الباردة. لقد استبدل كلينتون سلاح مناهضة السوفيات ـ مع ذلك ـ بالأداة التي بدت حميدة، أداة «التجارة الحرة». وهكذا فإن عمليات التغلغل لم تستهدف فقط المصادر الطبيعية للجنوب العالمي، إنما استهدفت أيضاً الأسواق والمصادر البشرية والمستهلكين الذين يتنامون ويجري خلقهم مجدداً باستمرار. كان هذا النوع من العولمة متكاملاً مع عملية التطور الرأسمالي، التي تمثل حركة رأس المال الاستثماري سعياً وراء العمال المطيعين الزهيدي الأجور في بيئات مستقرة. وكانت مقولة كلينتون عن العولمة تستلزم كمسلّمة انفصالاً لما بعد الحرب الباردة بين التكامل والتجزيء. الأول ينطبق على الولايات المتحدة وحلفائها والآلة العالمية الاقتصادية والسياسية المؤلفة من مجموعة الثماني ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة «منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا ـ الباسيفيك» (APEC) وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات المماثلة. مع ذلك لم تشكل مقاربة كلينتون الليبرالية الجديدة ابتعاداً عن حقبة ريغان ـ ثاتشر، التي امتد فيها إلغاء اللوائح المنظِّمة على الصعيد القومي إلى المضمار الدولي. إذ أصبح صندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى المماثلة ـ القائمة بالفعل ـ هي أدوات الأمر الواقع للحكم العالمي في عالم له قطب واحد. أصبح «التكامل» ضد «التجزيء» هو الانفصال الجديد في حقبة كلينتون. وكانت قوى «التجزيء» هي المنشقين العالميين الذين لم تبهرهم التجارة الحرة، ولم يترك فيهم انطباعاً قوياً دعم كلينتون لـ «ديمقراطيات السوق» و«التكبير الاقتصادي». وهكذا ـ مرة أخرى ـ فإن قوى الخير، الساعية «للتكامل» وقوى الشر التي تدعم «التجزيء» كانت منفصلة بوضوح في

عالم كلينتون، غير أنها كانت أكثر خفاء ودقة من عالم جورج و. بوش، حيث الناس في جميع أنحاء العالم يواجهون تحدي أن يكونوا إما «معنا» أو «ضدنا». ويمكن أن تكون عواقب أن لا يكونوا «معنا» قاسية، نظراً إلى ما ينطوي عليه تسلق السور من لاأخلاقية.

الخوف كشكل من الحرب النفسية

في وقت كهذا الذي يشهد كارثة لم يسبق لها مثيل، كتلك التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، يمكن لجمهور خائف يتوجس من الخطر أن يحتضن دعوة بوش للالتفاف حول القائد الأعلى، فلا يثير تساؤلات ولا تحفظات بشأن الحملة الأخيرة. إنه يواجه الاختيار بين قضية الإرهابيين أو رسالة الرئيس، فإن التهديد باستخدام قوة لا يكبح جماحها كابح لا يصبح فقط مقبولاً، إنما يصبح مثيراً للغبطة بالمثل. ويمكن أن يصبح استعراض القوة الامبريالية ـ في الواقع ـ بديلاً من الدبلوماسية والحنكة السياسية، فيما رأي عام مذهول ينتظر الانتقام، لا تردعه العواقب الممكنة الكثيرة، مثل خطر رد الفعل المرتد. لا بد من العثور على الشر واستئصاله من جذوره، والارهابيون لا بد من أن يجبرهم الدخان الخانق على الخروج من محاجرهم، بينما تجري تسمية الملاذات و«المآوي الآمنة» ووضعها على قوائم الانتظار. يجري إبلاغهم بأن عليهم أن ينتظروا دورهم أثناء حرب مطولة بلا رحمة، لا يمكن التنبؤ بنهايتها.

... وحيث لم يعد للاتحاد السوفياتي أو للشيوعية وجود لتتوجّب معارضتهما، فإن سياسة الاحتواء فقدت مبررها.. وأصبح متوجباً أن يُخلي الردع والتعاون المتعدد الأطراف السبيل للاستباق، وهو ما يقلّل من أهمية دور الدبلوماسية.

يصبح الإرهاب فجأة بؤرة سياسة بوش الخارجية، يتولى دوراً محدداً، تماماً كما كانت العولمة هي المبدأ المبالغ في غاياته لسياسة كلينتون الخارجية، وكما كانت حرب الخليج هي الحدث الفاصل بالنسبة إلى والد الرئيس. مع ذلك فإن للعولمة خاصية إيجابية خادعة، حتى وإن كانت قد أدت دورها كسلاح ضد غير الملتزمين. من الناحية الأخرى فإن مناهضة الإرهاب سلبية كلية، ولا يشتبه حتى في أنها يعاد ترتيبها كظاهرة إيجابية. إنها قد تكون تماماً انعكاساً للخوف من انحدار أمريكي يستبد بالمتشددين في مؤسسة الأمن القومي في إدارة بوش، الذين يؤيدون «الحرب على الإرهاب». ويجري وضع الجمهور بصفة مستمرة في حالة خوف، حيث تصدر نشرة بعد أخرى من وكالة الاستخبارات المركزية أو المباحث الجنائية (مكتب التحقيقات الاتحادي (FBI)) أو مسؤول الأمن الداخلي، تتنبأ بهجمات إرهابية على مطارات ومنشآت حكومية وبنايات سكنية ضخمة، في مناسبات متباينة. إن تكتيك الخوف وإثارة الذعر بواسطة بيانات شبه أسبوعية عن تهديدات إرهابية (لا تتحقق فعلياً) يبدوان كما لو كانا جزءاً من حرب نفسية متعمدة ضد الشعب الأمريكي نفسه بغرض إبقاء كل فرد في حالة تحفز ولإصدار قوانين والقيام بأفعال يمكن ـ لولا ذلك ـ أن تكون مثيرة للجدال حقاً. إن مقالة رأي بقلم جيل نيلسون ـ ظهرت في صحيفة **يو.اس.إي.توداي** *(USA Today)* تمسك بجوهر

هذا الخوف بعنوان مناسب هو: «أمريكا تخلق رعبها الخاص». فيقول نيلسون: «ضاع وسط تنافر أنغام الموسيقى العسكرية ورف ألوان الأحمر والأبيض والأزرق والخطابية الوطنية التي ميزت احتفال عيد الاستقلال وتحيط بالحرب على الإرهاب ـ ضاع أروع وأهم جانب في الديمقراطية: حق الانشقاق. فمنذ ١١ أيلول/سبتمبر يبدو وكأننا فزعون، ليس فقط من الإرهابيين، إنما أيضاً من حكومة أمريكية تطالب برضوخ صامت في أي شيء تقترح أن تفعله كجزء من «حربها على الإرهاب» الغامضة وغير الفعالة حتى الآن»[١].

استهداف الشر: بوش وريغان

يذكرنا نشر الخوف والتنبؤ بالرعب داخل الولايات المتحدة بما حدث إبان الحملة ضد الإرهاب في حقبة ريغان، وبخاصة عندما أبلغ الرأي العام من قبل إعلام ملتزم بأن «فصيل اغتيالات» ليبي قد دخل الولايات المتحدة وحاول مطاردة الرئيس خلال فترة رئاسته الأولى. ولم يتأكد شيء من مثل هذه المزاعم.

إن تكتيك الخوف بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وإثارة الذعر بواسطة بيانات شبه أسبوعية عن تهديدات إرهابية (لا تتحقق فعلياً) يبدوان كما لو كانا جزءاً من حرب نفسية متعمدة ضد الشعب الأمريكي بغرض.. إصدار قوانين والقيام بأفعال يمكن ـ لولا ذلك ـ أن تكون مثيرة للجدال حقاً.

وحتى الآن فإن هجوم ١١ أيلول/سبتمبر قد أنتج «محور شر» ووضع على جدول الأعمال آثار أسلحة الدمار الشامل على الأمن الأمريكي، في حين في الحقيقة سيكون بوش وبطانته في مأزق حرج إذا كان عليهم أن يبرهنوا على وجود صلة منطقية بين بلدان مثل كوريا الشمالية أو العراق أو إيران ـ من ناحية ـ والهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن من الناحية الأخرى. إن المشكلات التي يواجهها بوش مع «محور الشر» الذي ابتدعه هي سياسية بطبيعتها، ومن الصعب الربط بينها وبين أية مسائل إجرامية تتطلب في العادة عملاً بوليسياً. فلا شيء يربط العراق أو كوريا الشمالية والإرهاب بهذا المعنى. وحتى إيران، التي تناضل حكومتها الإصلاحية منذ سنوات لدعم علاقات عالية مع أوروبا وباقي أنحاء العالم، لا تلبي معايير بوش للإرهاب. فإيران ـ في الحقيقة ـ قد قدمت إسهامها في الحرب ضد طالبان. ومرة أخرى فإن مصطلحات مثل «محور الشر» ومرتكبي الشرور تعيد إلى الذاكرة الصفات التي كانت إدارة ريغان تطلقها في حملتها الخاصة ضد «الإرهاب». وقد وصف ريغان نفسه الرئيس الليبي بأنه إرهابي، ويستحق أن يطاح به. لكن الحقيقة هي أن ريغان كان يخلط بلا تمييز خصوم الهيمنة الأمريكية المتعددين في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وفي غيرهما من المناطق، مع المجرمين

(١) Jill Nelson, «America Creates Its Own Terror,» *USA Today*, 4/7/2002.

والمجانين والشيوعيين والملالي ومهربي المخدرات والمعتوهين.

مبدأ بوش

كان الاحتفاظ بأمريكا في حالة خوف وتأهب موضوعاً مركزياً في رسالة حالة الاتحاد التي وجهها بوش في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: «لن أنتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع. لن أقف جانباً بينما الخطر يقترب أكثر فأكثر... إن حربنا على الإرهاب قد بدأت بداية جيدة، لكنها بدأت فقط. وقد لا تنتهي هذه الحملة تحت أعيننا، مع ذلك فلا بد أن نشنها تحت أعيننا. لا نستطيع أن نتوقف قبيل الهدف... قد دعا التاريخ أمريكا وحلفاءنا للعمل، وإنها لمسؤوليتنا وامتيازنا أن نقاتل معركة الحرية». وعلق مايكل كيلي ـ المعلق بصحيفة **واشنطن بوست** على هذا التنبؤ المشحون بالنذر، على النحو التالي: «تلك كلمات رجل يرى... حرباً ذات أبعاد تاريخية، وهي لم يُنطق بها لتحدث أثراً».

حقاً، هذه كلمات رجل يعتقد أنه قد عهد إليه برسالة أخلاقية، هي رسالة الدفاع عن قيم أمريكا وحماية الحرية في كل مكان. إنها تعكس جوانب مما يعرف في السياسة الخارجية الأمريكية بالمثالية الويلسونية(*)، ممزوجة بفكرة الصد التي طرحت ضد سياسة الاحتواء أثناء أوائل عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وبعثت في وقف لاحق من قبل المحافظين الجدد أنصار سياسة إعادة التأكيد إبان حقبة ريغان. إن شن الحرب «تحت أعيننا» والشروع في رسالة وهبها التاريخ يترجم إلى حملة تجاوزت حتى الآن عبء الرجل الأبيض. إن قوى جورج و. بوش لا تقتصر على خوض «معركة الحرية»، إنما تمتد إلى معاقبة أعداء «الحرية» ومنعهم من تقويض النظام المستقر الذي نأمر به.

هكذا ـ والخوف يحتل مركز الصدارة على جداول الأعمال القومية والدولية ـ يستطيع الرئيس ـ في صفته كقائد أعلى ودبلوماسي أعلى وزعيم أعلى للحزب ـ أن يشعر بأنه حر في إعادة ترتيب الأولويات وإطلاق مدّعيه العام لكي يرمي الحريات المدنية في «الزبالة»، وأن يرفض القانون الدولي، وأن يخترق الفضاء الخارجي بأسلحة جديدة، وأن يغض النظر عن تزيينات المؤسسات (الاقتصادية)، كل ذلك باسم الأمن الداخلي للوطن. بل إن من شأنها أن تسمح للقائد الأعلى بأن يتستر على الصفقات البغيضة اللاأخلاقية مع مؤسسة «إينرون»، وكذلك على نائبه الذي يليه في تولي السلطة ديك تشيني، ليهرب من الفحص المعتاد بشأن معاملاته الخاصة مع هاليبورتون وصناعة الطاقة.

إن الخوف من انعدام الاستقرار ومن احتمال أفول التفوق الأمريكي يبدو أمراً يستوجب إعادة تأكيد الولايات المتحدة في المركز الذي لا ينافسها فيه أحد، مركز الهيمنة العالمية، لا تكبحها اعتبارات اقتصادية ولا ضرورات دبلوماسية أو ميول داخلية. لقد خلق قدر هائل من الخوف نتيجة لـ ١١ أيلول/سبتمبر، إلى حد أن مصطلح الإرهاب حل محل مصطلح الشيوعية كوصف عام يطلق على المعارضين النشطين للهيمنة

(*) نسبة إلى وودرو ويلسون الرئيس الأمريكي الثامن والعشرين (١٩١٣ ـ ١٩٢١) الذي اشتهر بأنه صاحب برنامج النقاط الأربع عشرة لتأسيس سلام دولي، والتي كان من بينها حق الشعوب في تقرير المصير (المحرر).

الأمريكية. لقد أصبح أداة محلية لقياس الولاء والتعاون والميل للخير، وكذلك لقياس الشر وحتى السواء. لقد أصبح بالتأكيد وصمة واسعة لرسم الحدود التي تفصل بين العدو والصديق، من هو على صواب ومن هو خاطىء، من هو فاضل ومن هو تالف. ولا وسط هناك؛ إن وقف المتوحشين عند البوابة واجب أخلاقي على جميع المتمدنين. ومثل هذا الاستخدام لمصطلح «إرهاب» يحمل سمات تماثل ملحوظة مع الطريقة التي استعملها ريغان وشولتز أثناء مواجهات عقد الثمانينيات الماضي مع ليبيا، والتي فيها اعتبرت الغارات الجوية الأمريكية ضد عاصمتها جزءاً من حملة لمحاربة الإرهاب. فمن وجهة نظر وزير الخارجية (آنذاك) جورج شولتز «ان الولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى ملتزمة أخلاقياً بمثل عليا معينة وبرؤية إنسانية للمستقبل»، في حين «أنهم (الآخرون) يحاولون أن يفرضوا إرادتهم بالقوة... إنهم خصوم محرومون من المدنية ذاتها».

نظرة جورج و. بوش إلى العالم

في هذه «الحرب على الإرهاب» يبدو أن الرئيس مساق بشعور بأن العالم الذي نعيش فيه اليوم هو عالم هوبزي(*)، حيث الجيرة من الأشرار، وغير مستقر ويحتاج إلى يد حازمة. ومسؤوليات الدولة العظمى الوحيدة في مثل هذا «الفضاء الطبيعي الكئيب» - وهي عبارة استخدمها روبرت كابلان (في كتابه: **شرقاً نحو الوحشية** *(Eastward to Tartary)*) هي واضحة لا لبس فيها: إنك لا تستطيع أن تبقى في الظل. واجهه بتصميم شديد وعزم لا ريب فيه(٢).

لقد أمّ الهجوم بوش بذريعة لإعلان حرب مطوّلة ترمي إلى سحق أية معارضة أو حتى مقاومة ممكنة لنظام معولم تحت سيطرة أمريكية لم تعد موضع تساؤل!

ولقد تأثر الرئيس بوش كثيراً بكتاب كابلان إلى حد أنه طلب من جهاز معاونيه دعوة المؤلف إلى البيت الأبيض لمهمة تدريب أثناء العمل. يمكن لكابلان - وربما لكوندوليزا رايس - أن يضيفا محتوى عقلياً إلى مشاعر بوش الداخلية الخاصة وإلى ميوله التي تفتقر إلى بنية. لم يستطع الرئيس أن يفلت من الأثر المدوي كتحذير كابلان من فوضى وعدم استقرار، وكذلك مشورته بأن تستجيب الدول الكبرى «التي لها قادة يعرفون متى يتدخلون ودون أن تكون لديهم أوهام»(٣). هذه النظرة المظلمة إلى العالم، التي عززتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، قد أعطت لبوش شعوراً لا ينازع بالرسالة. وقد استنتج كابلان بعد ندوته مع بوش: «أعتقد أن وجهة نظر بوش في العالم هي أن الهيمنة الأمريكية واهنة... إن العالم مكان سيىء، شعوبه سيئة ويمكن أن تلحق بنا الضرر، وأهم التزام أخلاقي على أمريكا هو أن تصون قوتها». وربما يجدر بالذكر أن

(*) نسبة إلى توماس هوبز (Hobbes) الفيلسوف الإنكليزي (١٥٨٨ - ١٦٧٩) الذي دافع في فلسفته السياسية بشدة عن الملكية المطلقة كنظام للحكم (المحرر).

(٢) Steven Mufson, «Bush's View of World Evolves,» *Washington Post*, 3/3/2002.

(٣) المصدر نفسه.

عرّاف بوش قد كتب كتاباً آخر: **سياسات المحاربين: لماذا تتطلب القيادة روحاً جماعية وثنية** *(Warrior Politics: Why Leadership Demands a Pagan Ethos)* وفيه يتابع «موضوع الدور الامبريالي والأمزجة الأخلاقية والسياسية التي يظن أن الامبرياليين الأمريكيين المحدثين لا بد تعتريهم»(٤). يتخذ كابلان موقفاً نقدياً من أي تأكيد على العدالة وحقوق الإنسان، كذلك الذي يزعم أن كلينتون اتخذه، على حساب الاستقرار والنظام، حتى وإن كان دعم هذين الأخيرين يعني الدخول في معاهدات مع شياطين نعرفهم» من السلطويين. ومن ثم لا تستطيع السياسة الخارجية أن تخضع لتوجيه «أوهام عاطفية» مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان أو أن تضللها شواغل بشأن طغيان الدولة، حينما يكون من المتوجب إعادة توطيد النظام. ففي الحقيقة توطيد النظام كان هو الذي قاد ريغان إلى إرسال قوات إلى لبنان في عام ١٩٨٣، وبعدها إلى غرينادا. وكان هذا هو السبب وراء غزو جورج بوش الأب لباناما وبعدها الصومال.

الاستباق يحل محل الردع

بينما جرى تبرير تدخلات كلينتون في كوسوفو والصومال وهاييتي والعراق، وتدخلات بوش الأول في العراق وباناما بذرائع توفير علاج للتطهير العرقي والجوع وحكومات الأقلية وتطوير أسلحة الدمار الشامل وتهريب المخدرات، فإن مبدأ بوش الجديد يستند في التدخل إلى الأخطار التي تهدد الأمن القومي، وبالأساس «الرعب» وهو يقترب أكثر من بوابات المجال الذي اتسع الآن لما يعرف بالعالم المتمدن. وهذا التزام ذو نهاية مفتوحة أكثر مما كان المفترض من قبل بيل كلينتون وحتى بوش الأول، على الرغم من الخطابية عن حقوق الإنسان والديمقراطية. كذلك فإنه التزام يبقي الولايات المتحدة في حالة استعداد عسكري، ورغبة في تعقب «مرتكبي الشرور» **قبل وقت طويل من وقوع ضرباتهم**. إن الرئيس ورجاله ـ وبخاصة أولئك الذين يعملون في المؤسسة الدفاعية ـ قد أسهبوا في موضوع واجب توقع الخطر حتى على حساب تحويل الخطاب كله إلى مجرد فرضية. فإن مثقفي وجماعات التيار المحافظ الجديد ـ أمثال «مؤسسة التراث» (Heritage Foundation) ـ ينظرون إلى الوضع الراهن على أنه يشكل خطراً ماثلاً وواضحاً. وعلى سبيل المثال فإن جون هولسمان، وهو من الباحثين في «مؤسسة التراث» قال لصحيفة **بوسطن غلوب** *(Boston Globe)* إن الولايات المتحدة لا تملك وقتاً تضيعه في التحقق من أن تدخلاتها تتطابق مع قواعد الحرب. ويبدو أن الغطرسة تكتسب أبعاداً عالية وتكاد تكون غير مسبوقة(٥):

«في مواجهة حرب غير متساوية لا توجد قواعد... عليك أن تتحرك أسرع، ينبغي أن تكون أكثر عدوانية لتحمي شعبك... ولا شك أن الولايات المتحدة هي القوة الآمرة في العالم. وسواء أعجبنا ذلك أم لا، هذه حقيقة... وبصفتها القوة الآمرة يمكن للولايات المتحدة أن تقول إننا سنقوم بالأعمال التي تدعم الاستقرار العالمي العام. وليس هذا من

---

(٤) انظر مراجعة مايكل إيغناتييف لكتاب: Robert D. Kaplan, «Warrior Politics: Why Leadership Demands a Pagan Ethos,» *New York Review of Books* (28 February 2002).

(٥) انظر: Robert Schlesinger, «We'll Strike First,» *Boston Globe*, 30/6/2002.

الإنصاف، ولكن هذه ليست جمعية للمناقشات».

وقد قدم وجهة نظر معارضة لـ «مبدأ بوش» رئيس وزراء أستراليا السابق جون كيتنغ، الذي قال في محاضرة ألقاها مؤخراً:

«إن مبدأ بوش الذي بدأ يبزغ... يقلل من قيمة الردع لصالح الاستباق. وتذهب الحجة المتطورة في هذا الاتجاه: إنك لا تستخدم الردع العسكري وحده حينما تكون هناك دولة يمكن ردعها. ولا يمكنك إلا أن تستخدم القانون الدولي والقواعد المتعددة الأطراف حينما تكون هناك أمم قادرة على الالتزام بها. ولأن أجزاء العالم التي يفرخ فيها الإرهابيون ليست فيها حكومات لتردع، فإن الولايات المتحدة تملك حق القيام بفعل استباقي لحماية شعبها».

لكن الحجة الأصرح ـ لكن ربما الأكثر نزاهة ـ تذهب في هذا الاتجاه: ان الولايات المتحدة لم تكن من قبل أبداً أكثر قوة؛ ولهذا فإن هدفها الاستراتيجي المركزي ينبغي أن يكون التقليل إلى أدنى حد من القيود على قوتها، سواء في شكل منافسة من دول أخرى أو ضغط من منظمات متعددة الأطراف.

هذا هو ـ في الحقيقة ـ جوهر «مبدأ بوش» الذي برز، والذي يعبّر عنه الآن على نحو أفضل مما كان في خطبة التخرج الرئاسية التي ألقيت في أكاديمية «وست بوينت» (West Point)[٦]. قال بوش ـ مفنداً كفاية مبدأ الاحتواء والردع الذي كان مطبقاً حقبة الحرب الباردة:

إن الولايات المتحدة لم تكن من قبل أكثر قوة، ولهذا فإن هدفها الاستراتيجي المركزي ينبغي أن يكون التقليل إلى أدنى حد من القيود على قوتها... هذا هو ـ في الحقيقة ـ جوهر "مبدأ بوش" الذي برز مؤخراً!

«لقسم كبير من القرن الماضي كان الدفاع عن أمريكا يعتمد على مبدأ الردع والاحتواء في الحرب الباردة. وفي بعض الحالات ستطبق هذه الاستراتيجيات. لكن أخطاراً جديدة ستتطلب تفكيراً جديداً. فالردع ـ أي الوعد بانتقام شامل ضد دول ـ لا يعني شيئاً ضد شبكات إرهابية مبهمة حيث لا دول أو مواطنين للدفاع عنهم. والاحتواء غير ممكن حينما يمتلك طغاة غير متوازنين عقلياً أسلحة للتدمير الشامل يمكنهم إطلاقها بواسطة صواريخ أو أن يزودوا بها سراً حلفاء إرهابيين لهم... فإذا ما انتظرنا حتى تتحقق هذه الأخطار مادياً فإننا سنكون قد أطلنا انتظارنا أكثر مما يلزم...».

ومن الواضح أن بوش يفترض أن طغاة اليوم أكثر اختلالاً في توازنهم وأنهم بالتالي أخطر من أولئك الذين تعين على الولايات المتحدة أن تتعامل معهم أثناء الحرب الباردة، سواء كانوا من الخصوم أو من الحلفاء، وهي إشارة لا تقوم على أساس. وبالإضافة إلى هذا ـ وكما أوضحنا آنفاً ـ فإن سياسة الاحتواء كانت في الواقع موجهة

(٦) انظر خطبة التخرج الرئاسية التي ألقيت في أكاديمية «وست بوينت» بتاريخ ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

ضد زعماء قوميين وقوى معارضة وليس بالضرورة ضد «الطغاة» في الاتحاد السوفياتي والصين، الذين كانت تهديداتهم للغرب لا يكاد يكون لها وجود، على الرغم من افتراضها على نطاق واسع والترويج لها. ويرد على هذا المنطق باتريك بيوكانان (Buchanan) ـ وهو عضو سابق في إدارة ريغان ـ بوش، فيتوقع خطراً في هذه المقاربة وينتقدها بشدة:

«هل هذا هو مبدأ بوش الجديد: تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية حقها في شن حروب وقائية على أي «دولة مارقة» تضبط متلبسة ببناء نوع الأسلحة التي نمتلكها نحن منذ نصف قرن؟ إذا كان كذلك، فإن هذه صيغة لحروب بلا نهاية، يكاد يكون من المؤكد أن تنتج الذعر ذاته الذي يسعى الرئيس لتجنبه: تفجير سلاح نووي أو بيولوجي على التراب الأمريكي»(٧).

يؤكد مبدأ بوش الحاجة إلى تحديد هوية العدو ومهاجمته على نحو إفرادي ومعاقبة كل معتدٍ بتوجيه الضربة الأولى وحينما لا تكون متوقعة في أي مكان من العالم.

«... إن الحرب على الإرهاب لن تكسب من مواقع الدفاع. يتعين علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، أن نمزق خطته، وأن نواجه أسوأ الأخطار قبل أن تظهر... إن أمننا سيتطلب تحويل العسكريين الذين ستقودونهم ـ العسكريون الذين سيكونون مستعدين لتوجيه الضربة في لحظة صدور الأمر عند أي منعطف مظلم في العالم».

تنزيل رتبة السيادة وتعددية الأطراف

إن الحاجة إلى عمل سريع تجعل المداولات في الكونغرس والمشاورات مع الحلفاء أو المحامين الدوليين أمراً غير عملي، إذا لم تكن في الحقيقة مضجرة ومعرقلة: فلا وقت لدراسة المعاهدات الدولية والمواثيق وتقدير معانيها الضمنية وتأثيراتها في الضربات الوقائية. فليس من قبيل الصدفة أن الولايات المتحدة لم تعط أذناً صاغية سوى لوقت قصير لمعاهدات مثل معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، ومعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، والمحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكولات كيوتو(*) بين معاهدات أخرى كثيرة ترمي إلى كبح مطامح الدول.

إنها «الحاجة إلى العمل السريع» تجعل من القيم والشواغل الأخلاقية عن حقوق الإنسان عقبات يتعين التغلب عليها لتحاشي التعرض للخطر. مع ذلك فإن تجنب القيم الأخلاقية لا يوقف تحول الحرب على الإرهاب إلى حرب على الأخلاق. والاعتداء على الحريات المدنية والحمايات الدستورية والقانون الدولي يجري التشويش عليه بخلق شعور مفتعل برسالة أخلاقية وهالة من نزعة وطنية مقدسة مصممة بحيث لا تدع

---

(٧) Patrick J. Buchanan, «Bellicose Foreign Policy Irks Friends, Incites Foes,» *USA Today*, 24/6/ 2002.

(*) هي البروتوكولات التي وقعت في مدينة كيوتو اليابانية في عام ١٩٩٣ لتنظيم أحكام حماية البيئة من ظواهر الاحتباس الحراري وما إليها من أخطار تلوث البيئة في الغلاف الخارجي للأرض، وبخاصة تقلص طبقة الأوزون (المحرر).

مجالاً للمتشككين والمماطلين. وحتى لمسة دينية وقداس رئاسي يمكن أن يدعم هذه الرسالة بجرعة من الشرعية: «في المأساة... يكون الرب قريباً»، هكذا أعلن الرئيس بعد أن استبعد أي وضع وسط. فالشر ـ بعد كل شيء ـ له علاماته الواضحة ويسهل التعرف عليه:

«لا يمكن أن يكون حياد بين العدالة والقسوة، بين البريء والمذنب. إننا في صراع بين الخير والشر. وأمريكا ستسمي الشر باسمه»[٨]. إنكم إما أن تكونوا معنا ـ وبالتالي ضد الشر ـ أو ضدنا، وبالتالي مؤيدين لمرتكبي الشرور، أي الإرهابيين أنفسهم. وكحرب على الشر تصبح هذه حرباً بلا نهاية، وبخاصة أن مرتكبي الشرور يظهر أنهم يتكاثرون باتساع تعريف الإرهاب، والأسلوب «الفروسي النبيل» الذي به يضاف إرهابيون جدد إلى قائمة الخدمة الآخذة بالاتساع.

الإرهاب والمقاومة: الشرق الأوسط

إن الانقسام الذي يدعو إليه جورج و. بوش مطلق إلى حد أنه لا يكاد يكون هناك مجال لأي تمييز بين الإرهاب والمقاومة أو السبب والنتيجة. والحقيقة أن عبارة «السبب الجذري» قد أصبحت بمثابة قالب نمطي وحرفت لتصبح تبريراً مقنعاً بصورة لا تكاد تخفي شيئاً ولكنها ماكرة للإرهاب ذاته. هكذا ـ على سبيل المثال ـ يبدأ الصراع العربي ـ الإسرائيلي فعلياً بالنسبة إلى جورج و. بوش بتفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر الانتحارية، حيث إنه لم يدرس العقد السابق، فضلاً عن حروب ١٩٦٧ أو اجتياح ١٩٤٨. من هنا فإن سياسة بوش الشرق أوسطية تشكلها وتعيد تشكيلها نظرة عالمية متأثرة بالاعتبارات الداخلية، مستمدة من فظائع ١١ أيلول/سبتمبر، تنقحها خبرات من هم أمثال الجنرال آرييل شارون، وتتعزز بأفكار أناس مثل بول وولفويتس وريتشارد بيرل، وغيرهما من المحافظين الجدد. لقد وصفت الهجمات الإسرائيلية على المدن والمخيمات الفلسطينية خلال الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليو ٢٠٠٢ وصفاً عريضاً بأنها شكل من أشكال الدفاع عن النفس وجزء من حملة لاجتثاث «شبكة الإرهاب» من جذورها، على الرغم من الطبيعة الاستباقية لما يسمى بعمليات الإغارة وعلى الرغم من التدمير الفظيع وقتل المدنيين. إنها نظرة ليست غير مماثلة لنظرة ريغان وشولتز، اللذين أعربا عن إعجابهما بالنموذج الإسرائيلي في محاربة «الإرهاب» وهو إعجاب روج له على نطاق واسع. وعلى سبيل المثال فإن الرئيس ريغان، الذي قبل المقاربة الإسرائيلية كنموذج لمحاربة «الإرهاب»، ربط نفسه بالغارة الإسرائيلية على تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ التي حصدت أرواح سبعين تونسياً وفلسطينياً انتقاماً لمقتل ثلاثة إسرائيليين في قبرص. لقد وصف ريغان هذه الغارة بأنها «شكل من أشكال الدفاع المشروع عن النفس»، ولم ير انتهاكاً لقانون مراقبة تصدير الأسلحة الذي يحظر استخدام أسلحة وردتها أمريكا لأغراض دفاعية. وقد فعل بوش الشيء نفسه في جنين بعد مذابح نيسان/أبريل ٢٠٠٢، التي استخدمت فيها المروحيات والبلدوزرات وغيرها من

(٨) انظر خطبة «وست بوينت» التي سبق ذكرها في الهامش رقم (٦).

التجهيزات العسكرية الأمريكية من جانب القوات الإسرائيلية.

الحرب على الإرهاب كلعبة استراتيجية

في غضون ساعات من الهجمات في نيويورك وواشنطن أعلن الرئيس جورج و. بوش «حرباً على الإرهاب» مماثلة كثيراً لحروب إسرائيل خلال نصف القرن الماضي. والعدو في كلتا الحالتين هم المسلمون والعرب والفلسطينيون. هذا التحرك، دون إعلان حرب من جانب الكونغرس، ودون أي أساس دستوري، حوّل ما كان يمكن في الظروف العادية أن يكون عملاً بوليسياً لاعتقال المجرمين إلى لعبة استراتيجية واسعة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتوسيع الهيمنة الأمريكية. ولقد تضمن جدول الأعمال الفوري إسقاط نظام حكم طالبان في أفغانستان واستبداله بنظام حكم أكثر رضوخاً مكون من تحالف الشمال الذي أظهر وحشية مماثلة خلال ورطة الثمانينيات. ويوصم نظام حكم قرضاي بالفعل بأنه نتاج مشروع «بناء دولة»، بعد انتصار عسكري سريع تحقق دون إصابات أمريكية تقريباً.

لقد اعتُبر غزو أفغانستان في الولايات المتحدة على نطاق واسع إثباتاً لصحة مواقف الصقور في إدارة بوش، الذين فضّلوا الحرب على الدبلوماسية والذين أقاموا الحجج ضد تقديم أي حافز للعالم العربي للانضمام إلى ما أسمي بالتحالف ضد الإرهاب. أما مؤيدو الرأي الآخر في الإدارة (تفضيل الدبلوماسية على الحرب) - وعلى رأسهم كولين باول (وزير الخارجية)، فقد صدوا وهمشوا باعتبارهم ليّنين يبالغون في نفوذ واشنطن على زبائنها العرب ويتعاملون مع هؤلاء العرب خطأ على أنهم حلفاء بدلاً من عملاء. وهكذا اعتبر وزير الدفاع رونالد رامسفيلد ترضية المطالب العربية تسوية سياسية بين فلسطين وإسرائيل. واعتبرها أيضاً حلفاؤه من المحافظين الجدد/الصهاينة في المؤسسة الدفاعية (الأمريكية) أسوأ أشكال الاسترضاء. وسيكون من شأن «الحرب على الإرهاب»، في النهاية أن تعفي الولايات المتحدة من استرضاء العربية السعودية بغرض تأمين النفط. إنها ستطلق البنتاغون ووزارة الخارجية من أية قيود تعرض «التحالف» للخطر.

لقد وصفت الهجمات الإسرائيلية على المدن والمخيمات الفلسطينية بأنها شكل من أشكال الدفاع عن النفس، وجزء من حملة لاجتثاث "شبكة الإرهاب" من جذورها على الرغم من طبيعتها الاستباقية!

في الوقت نفسه كانت مشاعر الظفر قد عززها الجمهوريون في الكونغرس الذين بدأوا يقومون بمحاولة جادة للحصول على أموال وأصوات الجالية اليهودية. لقد هاجم هؤلاء الجمهوريون كل تحرك سياسي من جانب فريق باول نحو تسوية شرق أوسطية، وكثيرون من هؤلاء الجمهوريين هم أيضاً أصوليون مسيحيون يؤيدون حكومة إسرائيل اليمينية تأييداً غير مشروط. ويشغل بعض هؤلاء الجمهوريين أعلى المناصب في الكونغرس - أمثال توم ديلاي وديك آرمي - وقد ذهبوا إلى أن الحرب في أفغانستان والدبلوماسية في الشرق الأوسط لا يتفقان أخلاقياً، وأن الولايات المتحدة وإسرائيل

تواجهان العدو الإرهابي ذاته. بل ذهب ديك آرمي إلى أبعد من هذا إذ دعا على قنوات التليفزيون التي تبث على نطاق الولايات المتحدة كلها إلى التطهير العرقي للفلسطينيين.

ما بعد أفغانستان: إعادة رسم الخرائط

ما بعد أفغانستان، ومع التهديدات الموجهة إلى قائمة طويلة من القوى والبلدان بعقاب وشيك، فإن جدول الأعمال يتضمن صفقات نفطية وقواعد عسكرية في ما كان قبلاً الاتحاد السوفياتي. مع ذلك فلا شيء من هذا ذكره جورج بوش بينما كان يهدد بخنق الإرهابيين و«إجبارهم على الخروج» من أوكارهم. إن بوش ـ الذي لم يكن يستطيع أن ينطق أسماء الجمهوريات الإسلامية السوفياتية السابقة أثناء حملته الانتخابية للرئاسة ـ ليس فقط قادراً على عمل هذا الآن وهو نائم، بل إنه يستطيع أيضاً أن يرسم خريطة لآسيا الوسطى وأن ينطق اسم كل الرؤساء الطغاة هناك. فالقواعد العسكرية قيد الإنشاء منذ بدء الحرب على الإرهاب لها قربها الغامض إلى مشاريع خطوط أنابيب النفط التي تشكل عائداً غالياً من عوائد الحرب. إن واشنطن تعزز بالفعل مركزها الاستراتيجي في المنطقة ببناء قواعد عسكرية في كازاخستان، وجسور وخطوط حديدية، ومستودعات تخزين، ومراكز اتصال في أوزبكستان. هكذا تصبح محاربة الإرهاب التمهيد والمبرر لسياسة خارجية توسعية يمكن أن تهدف إلى إعادة رسم الخريطة العالمية الاستراتيجية. وقد يُسأل ما هي الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا وجنوبها ووسطها في أعقاب انهيار طالبان وما هو موعود من قطع رأس تنظيم القاعدة؟ وعلى الرغم من أن هدفاً مركزياً لسياسة بوش الخارجية يتجه سريعاً نحو الحفاظ على الاستقرار وخلقه في عالم يفترض أنه يموج بالاضطراب، يمكن أن تؤدي أفعال أمريكا في آسيا الوسطى إلى التحريض على الفوضى ونشر العنف في بعض المناطق على طول جبال الهمالايا. فلأي مدة يمكن للعلاقات المتحسنة بين الولايات المتحدة من ناحية، وروسيا والصين من الناحية الأخرى، أن تستمر بالنظر إلى حقيقة أن القواعد العسكرية الأمريكية وخطوط أنابيب النفط تتغلغل في مجالات نفوذهما التقليدية؟

إن مناطق آسيا إلى الشرق من عدن تضم أقليات عرقية كثيرة، حتى ان صراعاً أهلياً وصراعات حدودية يمكن أن تقع بسهولة في أي لحظة، تحت تأثير حملة أمريكا المناهضة للإرهاب. إن هذه الحملة قد أخذت بالفعل تهدد بإشاعة حالة من عدم الاستقرار في تايلاندا وماليزيا والفيليبين وجورجيا. وقد طلبت تايلاندا بالفعل من مسلمي ماليزيا المساعدة في ضبط «الانفصاليين»، وتعهدت بتعزيزات عسكرية جديدة على طول حدودها الجنوبية مع ماليزيا، بينما أرسلت الولايات المتحدة وحدات تدريب إلى الفيليبين واليمن وجورجيا. ويمكن لهذه الصراعات المحتملة أن تنتشر بسهولة لتجعل الخريطة السياسية الموروثة من الحقبة الاستعمارية الأوروبية تبدو أقرب إلى قطعة بالية. إن تلك العبارة المنذرة بالخطر التي استعملها بول وولفويتس(*) في أعقاب ١١ أيلول/ سبتمبر عن «إنهاء دول» يمكن أن تُترجم تماماً إلى واقع في هذه الظروف حيث يمكن أن

(*) نائب وزير الدفاع في إدارة الرئيس بوش الحالية، وهو أعلى منصب يشغله يهودي أمريكي فيها (المحرر).

تختفي دول وتظهر دول جديدة. وعلاوة على هذا يمكن للاضطرابات أيضاً أن تقوض الانجازات الاقتصادية التي حققتها أخيراً بلدان شرق آسيا التي تملك حضارات قديمة إنما هياكل سياسية وثقافات نامية جديدة، كما تملك بالمثل هويات جديدة.

وثمة صراع ممكن في شبه القارة الهندية يمكن أن ينطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل التي التزم بوش بتدميرها. فإذا ما انفجر هذا الصراع بعد ثلاثة عقود من الهدوء الفعلي، فأي صدقية يمكن أن تكون لحملة بوش ضد العراق، وبخاصة حينما لا يكون هناك أي دليل في ما يتعلق بتطوير العراق المهدم مثل هذه الأسلحة؟ بالإضافة إلى هذا، ثمة علامات على أن الهند تمر بتحول استراتيجي رئيسي بعد عقود كانت خلالها حليفاً لروسيا ضد الصين والولايات المتحدة، ما يثير التساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة الآن لتولي مركز الاتحاد السوفياتي السابق بإزاء الهند. وثمة سؤال مماثل بشأن إمكان أن تقوم الهند أيضاً بدور عازل استراتيجي للولايات المتحدة، يبقي روسيا خارج بحر العرب والمحيط الهندي؟ هل تأمل الولايات المتحدة أيضاً في استخدام العمق السكاني الهندي كحاجز بشري ضد مطامع الصين الاقليمية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإنه من المقدر يقيناً أن تفقد باكستان مركزها الاستراتيجي بعد أن تخلت عن تحالفها مع قبائل الباشتون ووضعت كل بيضها في السلة الأمريكية، في وقت يتم فيه الربط بينها وبين الأطراف التي يمكن الاستغناء عنها، حيث عواطف الجمهور الظاهرة هي مع «الإرهابيين». إن بنية باكستان المتعددة الألوان (الفسيفسائية) التي تماثل بنية أفغانستان قد تصبح معرضة لضغوط أمريكية ـ هندية، ما يجعل مسألة كشمير تبدو كلعبة أطفال بالمقارنة بها، وتصبح لها عواقب مخيفة على استقرار المنطقة.

هناك لعبة استراتيجية واسعة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتوسيع الهيمنة الأمريكية... إن مناطق آسيا إلى الشرق من عدن تضم أقليات عرقية كثيرة حتى ان صراعات عديدة يمكن أن تحصل بسهولة تحت تأثير حملة أمريكا المناهضة للإرهاب..

لقد كان الظن مبدئياً أن ١١ أيلول/سبتمبر هو نداء للاستيقاظ لأمريكا لكي تعيد تقدير سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي الحقيقة تجاه العالم الإسلامي. وقد ذهبت صحيفة **بوسطن غلوب** في مقالة نشرت بعد وقت قصير من الهجمات على نيويورك وواشنطن إلى أن الرئيس بوش كان على وشك إماطة اللثام عن خطة لتسوية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس «رؤية» لقيام دولتين جنباً إلى جنب بعد انسحاب إسرائيلي ونهاية للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وقد خرج الرئيس نفسه عن مألوف عادته بالاحتفال بقادة الأمريكيين ـ المسلمين في ختام شهر رمضان في البيت الأبيض، وبالسعي إلى فرصة لالتقاط الصور له أثناء زيارة قام بها للمركز الإسلامي في واشنطن، في حين كان يكرر رسالته إلى الأمريكيين بأن الإسلام دين تسامح وسلام. كذلك فإن قادة الديمقراطيين في مجلسي الشيوخ والنواب رتبوا لاجتماع نادر في الكونغرس مع زعماء الجالية الأمريكية ـ العربية، فيما زعم أنه ليتعلموا منهم

بشأن الأسباب الجذرية. وبدا أن كل هذا الاهتمام المفاجىء اختفى بالسرعة نفسها التي بدأ بها. فإن تعدي إسرائيل وموقف آرييل شارون الذي لا يلين قد كسب موافقة جورج بوش وتوني بلير، تماماً كما أن موقف الهند المتصلب نحو باكستان قد كسب موافقتهما أيضاً. وقد بدأت الهند ـ التي كانت إسرائيل بالنسبة إليها دولة غير مرغوب فيها ـ تطور فجأة روابط وثيقة مع إسرائيل، أولاً تحت تأثير اتفاقات أوسلو التي تعززت مجدداً بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي غذت تعدي كلا البلدين. والآن فإن المطالب التي تفرضها الهند وإسرائيل على باكستان والسلطة الفلسطينية متماثلة بصورة مذهلة، وكلتاهما تتمتع بدعم إدارة بوش. ففي كشمير ـ كما في فلسطين ـ لا تزال مشكلات ما بعد الحرب العالمية الثانية تنتظر الحل. في الوقت نفسه فإن بوش واقع تحت ضغط للدفع باتجاه حل في الشرق الأوسط يتجاوز خطابه في ٢٤ حزيران/يونيو الذي افتقر إلى جدول زمني وإلى نهاية مفهومة للمناورة. الآن، وقد ظهر خطاب باول في مدينة لويزفيل والمبادرة السعودية كمولودين ميتين، وبعد فشل هجمات شارون العسكرية في ضمان أمن إسرائيلي وفي إجبار الفلسطينيين على الرضوخ، فإن «حفاز السلام» في واشنطن من المتوقع أن يتحرك، حتى ولو لمجرد إنقاذ مكانته المتردية ولإعادة تأكيد نفوذه المهيمن. وقد حدد جيم هوغلاند، في **واشنطن بوست** الخطوط العريضة لما يمكن أن يكون مسار العمل: «يتعين على الإدارة الآن أن تنتهج سبلاً أخرى لمنع المنطقة من أن تصبح منصة فوضوية لإرهاب دولي أوسع... ولسوف تبقى قوات أمريكية لسنوات لتساعد في تنمية وحماية قيادات جديدة وديمقراطية في العراق وفي دولة فلسطينية... ولا وقت هناك للتفكير بالأمور الصغيرة. إذ يمكن للقوات الأمريكية أن تكون فعالة وآمنة على الضفة الغربية، فقط كجزء من قوة أضخم ترسل إلى المنطقة في مهمة ذات شقين: لمحاربة مصادر الإرهاب العالمي وداعميه، ولإنجاز العوامل المتشابكة المسبِّبة للديمقراطية في العالم العربي ولبقاء إسرائيل»[٩].

إن دعوة هوغلاند لاحتلال العراق وفلسطين عسكرياً على غرار أفغانستان تمثل تحدياً لجورج بوش لكي يؤدي دوره طبقاً لأطروحة هذا الأخير المناهضة للإرهاب، على النحو الذي يراه صقور واشنطن. إن من شأن هذه الدعوة أن تعيد، ليس فقط خريطة المنطقة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إنما أيضاً خريطة إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. ويفترض أن اقتراحات هوغلاند هذه تتطابق مع التفكير السائد داخل إدارة بوش:

«إن مؤشرات الأحداث الوشيكة تشير إلى قبول متنام في البيت الأبيض للحاجة إلى قوة غزو أمريكية ساحقة تبقى على الأرض في العراق لعدة سنوات. وسيؤدي الوجود الأمريكي دوره كمدماك للتحول الديمقراطي لبلد عربي رئيسي يمكن أن يكون نموذجاً للمنطقة. إن من شأن عراق جديد أن يوفر أيضاً أمناً أكبر للأمريكيين في مجال الطاقة».

إن نوع الديمقراطية الذي يمثله نظام حكم قرضاي في أفغانستان هو الذي يرجح أن يقوم في العراق وفلسطين. وهكذا فإن صدام حسين وياسر عرفات أصبحا هدفين لحملة بوش ضد الإرهاب. ولقد أوضح الرئيس في خطابه الذي كان قد طال انتظاره، في

---

(٩) *Washington Post*, 30/6/2002.

٢٤ حزيران/يونيو، بجلاء أنه بينما تتوقع الولايات المتحدة انتخابات وإصلاحات في السلطة الفلسطينية، فإن إعادة انتخاب عرفات لن تلبي متطلبات بوش لديمقراطية فلسطينية. وسيكون من شأن خليفتي عرفات وصدام حسين أن يهدئا من شواغل واشنطن وتل أبيب باسم محاربة الإرهاب والشر. في الوقت نفسه سيكون من شأن احتياجات أمريكا النفطية وغزوات إسرائيل الكولونيالية أن تؤمَّن باسم تدعيم الديمقراطية والإصلاحات كضمانتين للأمن والاستقرار الاقليمي. إنه حقاً نموذج سيكون قد خلق للآخرين ليحاكوه، بمن فيهم باكستان وآخرون، بالمثل في القارة الآسيوية المضطربة. ولكن هل سينجح جورج و. بوش في هذا المخطط المجلل بالعظمة؟

لا تأخذ مخططات بوش الطموحة والمجللة بالعظمة في الحسبان أن الشبكة التي وقفت وراء الهجمات ضد البرجين التوأم والبنتاغون يوم ١١ أيلول/سبتمبر ليست ظاهرة جديدة في تاريخ العالم. لقد ووجهت عوالم القرن التاسع عشر الامبريالية في روسيا القيصرية وتركيا العثمانية وبريطانيا، من قبل سباقين لإرهابيي اليوم، كانت استراتيجيتهم استفزاز هذه الامبراطوريات لدفعها إلى شن هجمات وحشية لا يمكن إلا أن تخلق أراضي خصبة لتجنيد المزيد في صفوفهم. وهذا ما يجعل ردّ الفعل المنعكس من جانب بوش منذراً بالشؤم - حرب تفتقر إلى هوية محددة بدقة، وإلى غرض محدد جيداً، وإلى عدو معرّف تعريفاً واضحاً ومدة استمرار معقولة، أي نوع الحرب الذي يرجح أن يحدث ضربة ارتدادية. إن السؤال الحقيقي - في النهاية - هو ما إذا كانت الحرب على الإرهاب مجرد إجراء لسد فجوة بغرض تأخير انحدار الهيمنة الأمريكية وإطالة أمد نزعة التدخل الانفرادي، أم أنها ستبرهن على كونها باهظة النفقات وتؤدي إلى نتائج عكسية إلى حد يجعل القيام بعملية إعادة تقدير رئيسية يعد مراعاة مستنيرة للمصالح الذاتية؟ □

هل الحرب على الإرهاب مجرد إجراء لتأخير انحدار الهيمنة الأمريكية وإطالة حياة نزعة التدخل الانفرادي، أم انها ستبرهن على كونها باهظة النفقات وتؤدي إلى نتائج عكسية؟